

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة السادسة والسبعون

جنيف، ٣-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

تقرير الأمين العام للأونكتاد

موجز

ارتفعت نفقات التعاون التقني المقدم من الأونكتاد إلى ٤٠ مليون دولار عام ٢٠١٧ لتمويل منتجين، هما على وجه التحديد النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)، ويمثل ذلك نسبة ٥٩ في المائة من مجموع النفقات. ولا تزال أقل البلدان نمواً تمثل المجموعة التي تحظى بالتركيز عليها بين البلدان المستفيدة، إذ بلغت حصتها رقماً قياسياً من مجموع النفقات في عام ٢٠١٧ بنسبة ٤٩ في المائة.

وفي المقابل، شهد عام ٢٠١٧ تراجع موارد الصندوق الاستثماري للأونكتاد الخاص بالتعاون التقني بنسبة ١٢ في المائة إلى ٣٥ مليون دولار، ويعزى ذلك أساساً إلى الانخفاض الكبير في التبرعات المقدمة من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وللمرة الأولى خلال العقد الماضي، كانت حصة البلدان المتقدمة من مجموع المساهمات التي تلقتها الصندوق الاستثماري أقل من ٢٠ في المائة.

ومن أجل تحسين مساعدة البلدان في معالجة الأولويات الوطنية المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يعمل الأونكتاد على إعادة تنظيم نفسه في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويسعى الأونكتاد على وجه الخصوص إلى المواءمة بين التعاون التقني والأهداف، وتعميم الإدارة القائمة على النتائج ومراعاة المنظور الجنساني في مشاريع التنمية، وتوسيع نطاق التعاون الداخلي والخارجي بغية الاستفادة من المزايا النسبية من أجل تحقيق نتائج متكاملة. بيد أن الجهود التي يبذلها الأونكتاد لا بد أن تقترن بزيادة تعزيز الدعم المالي من الجهات المانحة التقليدية والجديدة. والأونكتاد على استعداد للعمل مع شركاء التمويل الحاليين والمحتملين بغية استكشاف فرص تمويل جديدة.



مقدمة

١- أُعد هذا التقرير من أجل تيسير الاستعراض السنوي الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية لسياسات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. وسيقدم هذا التقرير إلى الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية لغرض استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكراف وفي سلسلة المقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٧^(١)، بما في ذلك آخر هذه المقررات، وهو على وجه التحديد المقرر ٥٣٣(د-٦٤) الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويوصي مجلس التجارة والتنمية في هذه المقررات بإيجاد تفاعل أكثر تنظيماً بين أمانة الأونكتاد والجهات المستفيدة والمانحة المحتملة في إطار الفرقة العاملة التي تشكل الآلية الرئيسية للتشاور بين الدول الأعضاء بشأن جميع مسائل التعاون التقني.

٢- ويسلّط هذا التقرير الضوء على أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها خلال عام ٢٠١٧. ويحلل الاتجاهات الرئيسية في تمويل وتنفيذ هذا التعاون ويبرز الإجراءات الرئيسية التي اتخذها الأونكتاد على مدى العام الماضي من أجل تحسين بنية وسير التعاون التقني. كما يقدم بعض الأمثلة الجيدة والدروس المستفادة. وينتهي التقرير باستنتاجات ومقترحات من أجل المضي قدماً والآفاق المستقبلية.

٣- وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واصل الأونكتاد الدعوة إلى دمج الوكالات غير المقيمة في أطر أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري، وكذلك زيادة التأكيد على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة بالتجارة.

أولاً- مصادر التمويل

٤- تُموّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من مصدرين رئيسيين هما:

(أ) التمويل من الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ويشير إلى الموارد المالية الموفرة لصناديق الأونكتاد الاستثمارية من فرادى الحكومات، والمفوضية الأوروبية، ومنظومة الأمم المتحدة، وغير ذلك من المنظمات الدولية، ومن مانحين آخرين من القطاعين الخاص والعام؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية.

٥- ويشمل التمويل الإجمالي للصناديق الاستثمارية المساهمات التي يتلقاها الأونكتاد في إطار مبادرة "توحيد الأداء" لدعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية. ونظراً لأهمية المجموعة في اتساق عملية الإصلاح على صعيد منظومة الأمم المتحدة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يستعرض الفرع جيم من الفصل الأول من هذا التقرير المعلومات المتعلقة بوصول الأونكتاد إلى آليات

(١) المقررات ٤٩٥(د-٥٥) لعام ٢٠٠٨، ٤٩٨(د-٥٦) لعام ٢٠٠٩، ٥٠٤(د-٥٧) لعام ٢٠١٠، ٥١٠(د-٥٨) لعام ٢٠١١، ٥١٥(د-٥٩) لعام ٢٠١٢، ٥٢٠(د-٦٠) لعام ٢٠١٣، ٥٢٣(د-٦١) لعام ٢٠١٤، ٥٢٦(د-٦٢) لعام ٢٠١٥، ٥٢٩(د-٦٣) لعام ٢٠١٧.

التمويل في إطار مبادرة "توحيد الأداء". والمساهمات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المتدئين غير مدرجة في موارد الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، وهي معروضة بشكل مستقل في الفرع دال من الفصل الأول لهذا التقرير.

ألف- موارد الصندوق الاستثماري

٦- الموارد الخارجة عن الميزانية، المقدمة في شكل تبرعات إلى الصناديق الاستثمارية، تمثل أهم مصدر لتمويل التعاون التقني للأونكتاد. والسمات البارزة للتمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية تتمثل في عدم إمكانية التنبؤ بها وتقلبها وتخصيصها لأنشطة محددة. وكانت التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية مقترنة بهذه السمات في عام ٢٠١٧. ولم يشهد عام ٢٠١٧ استمرار مستوى التمويل المرتفع نسبياً خلال عام ٢٠١٦. وعلى النقيض من ذلك، وبالمقارنة مع عام ٢٠١٦، تراجعت مستويات التمويل بنسبة ١٢ في المائة، إذ بلغت موارد الصندوق الاستثماري ٣٥,١ مليون (انظر الجدول ١). ويعزى هذا الانخفاض إلى حدوث تراجع كبير في المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة، وكذلك من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

الجدول ١

مصادر موارد المساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ٢٠١٣-٢٠١٧ (بالآلاف الدولارات)

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٦ ٧٦٢	٩ ٦٩٣	٨ ٥٧٠	١٢ ٠٤٧	٧ ٨٦٥	البلدان المتقدمة ^(أ)
١٥ ٠١٧	١٩ ٩٠٦	١٧ ٥٩٠	١٦ ٠٦٠	١٢ ٧٨٢	البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ^(ب)
٣ ٠١٦	١ ٠٧٣	١ ٧٢٧	٥ ٦٢٩	٢ ٧٨٣	المفوضية الأوروبية
٩ ٢٨٣	٨ ٨٨١	٦ ٢٣٧	٥ ٤٣٢	٧ ٠٢٠	منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ^(ج)
١٠٤٤	٥١٤	٥٦٥	٢٤٦	٧٨٢	القطاعات الخاص والعام
٣٥ ١٢٣	٤٠ ٠٦٨	٣٤ ٦٨٩	٣٩ ٤١٥	٣١ ٢٣٢	المجموع

ملاحظة: تعكس المجاميع قيماً مقربة إلى أرقام صحيحة.

(أ) لا تشمل المساهمات المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للموظفين الفنيين المتدئين.

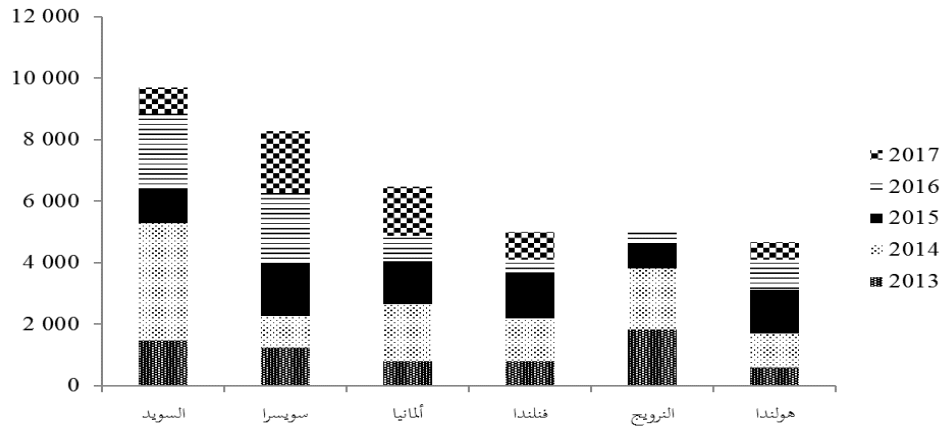
(ب) جزء كبير من الأنشطة ممول تمويلياً ذاتياً ويمكن أن يتأني، على سبيل المثال، من عائدات القروض أو الهبات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية للأنشطة في البلدان الموفرة للتمويل.

(ج) للاطلاع على التفاصيل، انظر الوثيقة TD/B/WP/290/Add.2، الجدول ١٤.

٧- وفي عام ٢٠١٧، بلغت التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية للأونكتاد من البلدان المتقدمة ٦,٨ ملايين دولار، بنسبة تراجع بلغت ٣٠ في المائة عما كانت عليه عام ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة البلدان المتقدمة في إجمالي موارد الصناديق الاستثمارية من ٢٤,٢ في المائة عام ٢٠١٦ إلى ١٩,٣ في المائة عام ٢٠١٧، وهي أدنى نسبة خلال العقد الماضيين (الشكل ١). وبالمقارنة مع عام ٢٠١٦، هناك ثمانية بلدان متقدمة مانحة خفضت مساهماتها وثلاثة بلدان مانحة زادت مساهماتها، وهي تحديداً ألمانيا، ولكسمبرغ، وفنلندا. وانخفضت على وجه التحديد المساهمات المقدمة من السويد والولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل ١

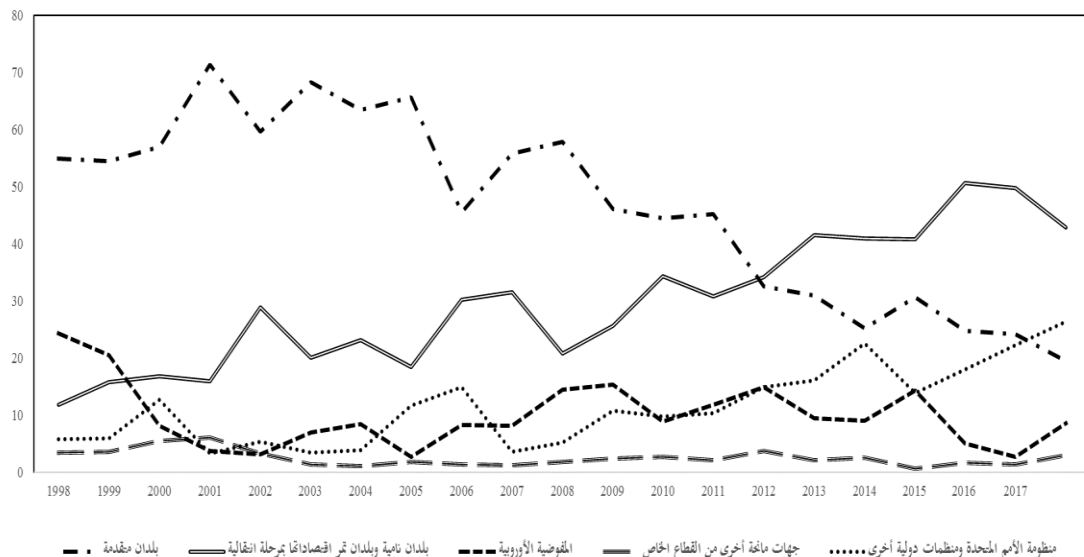
مساهمات البلدان المتقدمة المانحة الرئيسية المتراكمة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ (بآلاف الدولارات)



٨- وكانت سويسرا من بين البلدان المتقدمة المانحة في عام ٢٠١٧، وهي أكبر الجهات المانحة، إذ بلغت مساهمتها السنوية ٢ مليون دولار، تليها ألمانيا بمبلغ ١,٦ مليون دولار بزيادة بلغت ٩٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. وتمثل مساهمات هذين البلدين ٥٤ في المائة من مجموع مساهمات البلدان المتقدمة. وشكلت مساهمات فنلندا وهولندا والسويد مجتمعة نسبة ٣٤ في المائة من مجموع مساهمات البلدان المتقدمة في عام ٢٠١٧. ومن حيث المساهمات الإجمالية المتراكمة على مدى الأعوام الخمسة الماضية، ظلت السويد وسويسرا في طليعة البلدان المتقدمة المانحة أمام ألمانيا والنرويج وفنلندا وهولندا (الشكل ٢). وفي عام ٢٠١٧، تم توجيه مساهمات البلدان المتقدمة بشكل أساسي نحو مجالات مثل إدارة الديون؛ والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ والاستثمار والصحة العامة؛ وتيسير التجارة؛ وتيسير الأعمال؛ وسياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك؛ والتجارة ومشاركة الجنسين في عملية التنمية.

الشكل ٢

تطور نسب المساهمات في موارد الصناديق الاستثمارية للأونكتاد حسب مصدر التمويل، ١٩٩٨-٢٠١٧ (بالنسبة المئوية)



٩- وبلغ التمويل المقدم من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية نقطة تحول في عام ٢٠١٧، بعد الزيادة التي شهدتها خلال ثلاث سنوات متتالية. وبشكل عام، بلغ إجمالي التمويل المقدم من ٦٤ من البلدان النامية إلى الصناديق الاستثمارية للأونكتاد ١٥ مليون دولار، أي انخفض بنسبة ٢٥ في المائة عما كان عليه عام ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، فإن حصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إجمالي موارد الصناديق الاستثمارية قد انخفض من ٤٩,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٤٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٧. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض التمويل المقدم من كازاخستان (٥,٢ ملايين دولار)، وهايي (١,٨ مليون دولار)، وقدم هذان البلدان تمويلاً كبيراً في عام ٢٠١٦ لتنفيذ مشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا). وكانت المساهمات المقدمة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الرغم من انخفاضها بشكل كبير في عام ٢٠١٧، أكثر من ضعف المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة، ولا يزال إجمالي حصة الفئة الأولى من البلدان في موارد الصناديق الاستثمارية مرتفعاً من المنظر التاريخي. وفي عام ٢٠١٧، حُصصت مساهمات البلدان النامية أساساً (٩٣ في المائة) للأنشطة الجارية في بلدانها، لا سيما لتنفيذ البرامج ذات الصلة بنظام أسيكودا (٦٢ في المائة) ونظام دمفاس (٣٠ في المائة). واستخدمت نسبة ٧ في المائة المتبقية من مساهمات البلدان النامية (مليون دولار) لدعم التعاون خارج البلدان المقدمة للمساهمات. وهذه النسبة متدنية، لكنها تمثل مع ذلك تحسناً بالمقارنة مع مستواها عام ٢٠١٦ (٤ في المائة). وتظل الصين، بمساهمتها البالغة ٠,٤ مليون في عام ٢٠١٧، أكبر البلدان النامية المساهمة في دعم برنامج التعاون التقني التي ينفذها الأونكتاد في بلدان نامية أخرى.

١٠- وعقب تسوية المسائل التقنية بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة عام ٢٠١٦، زادت مساهمات المفوضية الأوروبية إلى ٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٧، أي حوالي ثلاثة أضعاف المبلغ المقدم في عام ٢٠١٦. وبناء على ذلك، شهدت حصتها من إجمالي موارد الصناديق الاستثمارية ارتفاعاً كبيراً في عام ٢٠١٦، من ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧، تم توجيه مساهمات المفوضية الأوروبية نحو برامج التدريب ذات الصلة بالتجارة، والمنافسة، وحماية المستهلك، وإدارة الديون، وتيسير التجارة، ونظام أسيكودا. ومثلت مساهمات المفوضية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معاً نسبة ٢٢ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد.

١١- واستمرت زيادة التمويل المقدم من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وفي عام ٢٠١٧، حققت المساهمات أعلى نسبة خلال خمس سنوات حيث بلغت قيمتها ٩,٣ ملايين دولار، بزيادة قدرها ٤,٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. وقد مثل ذلك نسبة ٢٦,٤ في المائة من إجمالي موارد الصناديق الاستثمارية، بزيادة قدرها ٢٢,٢ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٦. وللمرة الأولى خلال العقدين الماضيين، كانت نسبة مساهمات التمويل المقدمة من هذه الفئة تمثل أكثر من ربع إجمالي موارد الصناديق الاستثمارية، وتجاوزت حصة البلدان المتقدمة، فأصبحت ثاني أهم مصدر للتمويل. أما المساهمات المقدمة من البنك الدولي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وبرنامج العلامات التجارية لشرق أفريقيا مجتمعة، فشكلت نسبة ٦٨ في المائة من التمويل المقدم من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

١٢- وفي عام ٢٠١٧، بلغ التمويل المقدم من القطاعين الخاص والعام مليون دولار، أي ضعف ما كان عليه في عام ٢٠١٦، وشكل نسبة ٣ في المائة من إجمالي موارد الصناديق الاستثمارية، حيث زاد من نسبته في عام ٢٠١٦ التي كانت ١,٣ في المائة. وشمل ذلك مساهمات مقدمة إلى مشروع يتعلق بتحديث البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية لمجموعة مختارة من الاقتصادات الرئيسية، وتم التمويل من قبل المعهد الوطني العالي لدراسات السياسات العامة في اليابان؛ ومساهمات لتنظيم تدريب من أجل التجارة في مجال الموانئ مؤلته سلطات الموانئ التابعة لعدة بلدان نامية.

باء- برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

١٣- موارد الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة المخصصة لأنشطة التعاون التقني تُدرج في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، ويرد ذلك في البابين ٢٣ و ٣٥ على التوالي من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة.

١٤- وفي عام ٢٠١٧، زاد مجموع النفقات في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية بنسبة ٣٩ في المائة، إذ بلغ ٤,٦ ملايين دولار، وهو أعلى مستوى منذ عام ٢٠٠٩. ويمثل هذا المبلغ نسبة ١١,٥ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني لعام ٢٠١٧، وارتفعت نسبته التي كانت ٨,٥ في المائة عام ٢٠١٦.

١٥- وتوفر الموارد في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني لأغراض الخدمات الاستشارية والتدريب. وفي عام ٢٠١٧، بلغت النفقات ١,٤ مليون دولار، بزيادة قدرها ٨٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. ومثلما كان عليه الحال في الماضي، فإن الموارد ذات الصلة بالتدريب في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني استخدمت أساساً لتمويل دورة الأونكتاد الدراسية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بجدول الأعمال الاقتصادي الدولي.

١٦- وحساب التنمية هو برنامج هام لتنمية القدرات في الأمانة العامة للأمم المتحدة يهدف إلى تعزيز قدرات البلدان النامية في المجالات ذات الأولوية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتم تنفيذ المشاريع في شكل شرائح عن طريق عشرة كيانات تنفيذية تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك الأونكتاد. ويستغرق تنفيذ كل شريحة فترة زمنية تتراوح بين ٣ و ٤ سنوات. ومنذ إنشاء حساب التنمية بموجب قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢، تم تمويل ٦٢ من مشاريع الأونكتاد في إطار الشرائح العشر. وارتفع مجموع النفقات في إطار حساب التنمية من مبلغ ٢,٦ مليون دولار عام ٢٠١٦ إلى ٣,٢ ملايين دولار عام ٢٠١٧، وذلك أساساً لدعم تنفيذ المشاريع في إطار الشريحتين التاسعة والعاشر. وشملت هذه المشاريع مجموعة واسعة من مجالات عمل الأونكتاد (انظر الوثيقة TD/B/WP/290/Add.2، الجدول ١٠).

١٧- وخلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وفي إطار الشريحة الحادية عشرة من حساب التنمية، سيتولى الأونكتاد أو يشارك في تنفيذ ثمانية مشاريع لتنمية القدرات بميزانية إجمالية قدرها ٦,٢ ملايين دولار. وتشمل هذه المشاريع مجموعة متنوعة من المجالات التي يمتلك الأونكتاد الخبرة الفنية فيها، وهي استدامة المؤسسات والإبلاغ المتعلق بالأهداف؛ والتجارة في الخدمات؛ والإحصاءات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة؛ واقتصاد المحيطات والاستراتيجيات التجارية؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتيسير الأعمال؛ والتجارة الإلكترونية؛ وتقديم الدعم

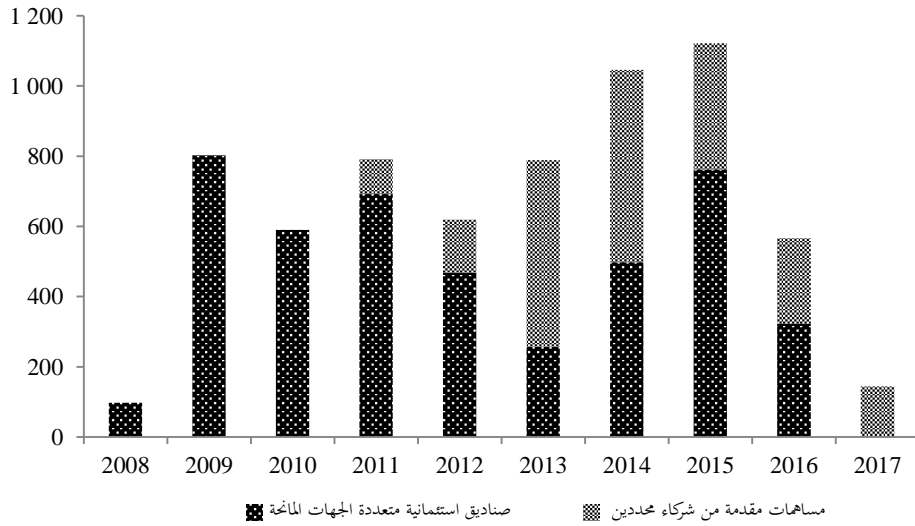
لأقل البلدان نمواً في تحقيق التقدم الاقتصادي الهيكلي نحو التخرج من فئة أقل البلدان نمواً. وتهدف هذه المشاريع إلى دعم البلدان أو المناطق المستفيدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال ربط نتائج المشاريع بأهداف محددة. واعتمدت جميع المشاريع نهجاً متعدد الجهات صاحبة المصلحة، وستنفذ بالتعاون مع الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وفي نهاية آذار/مارس ٢٠١٨، تم تخصيص التمويل لستة من المشاريع الثمانية.

جيم- المساهمات المقدمة لدعم البرامج المشتركة التي تنفذها المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية

١٨- تتألف المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية، التي يقودها الأونكتاد، من ١٥ وكالة مقيمة وغير مقيمة من وكالات الأمم المتحدة. والمجموعة هي آلية مشتركة بين الوكالات مخصصة لتنسيق عمليات التجارة والتنمية في منظومة الأمم المتحدة. وتقدم مساهمة ملموسة ومباشرة في تحقيق اتساق عملية الإصلاح على نطاق المنظومة من خلال تنسيق العمليات المشتركة بين الوكالات على الصُّعد العالمي والإقليمي والقطري، وعن طريق الوصول إلى آليات تمويل مبتكرة مثل المساهمات المقدمة من شركاء محددین ومن الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، التي تشكل موارد مكملة في إطار مبادرة "توحيد الأداء" (الشكل ٣).

الشكل ٣

وصول الأونكتاد إلى آليات تمويل مبادرة "توحيد الأداء"، ٢٠٠٨-٢٠١٧ (بالآلاف الدولارات)



١- مساهمات الشركاء المحددين

١٩- مساهمات الشركاء المحددين هي مساهمات مباشرة لوكالة أو أكثر تقدمها جهة مانحة أو أكثر لدعم التنسيق فيما بين الوكالات.

٢٠- وفي عام ٢٠١٧، تلقت الأونكتاد اعتماداً بقيمة ١٤٤ ٠٠٠ دولار من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، وهذا المبلغ يمثل الدفعة الأخيرة المقدمة لبرنامج مشترك في

جمهورية تنزانيا المتحدة. وقد وضعت المجموعة هذا البرنامج في عام ٢٠١٤ بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وهذا البرنامج، الرامي إلى تعزيز قطاع السياحة والروابط الخلفية للمنتجين المحليين في مجالي الزراعة والبستنة، قد أصبح مثلاً على أفضل الممارسات. وأسهم بفعالية في تنفيذ نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من خلال تعزيز قدرة القطاع الخاص على الوصول بصورة أفضل إلى الأسواق الدولية عن طريق السياحة المسؤولة، والنواتج عالية الجودة وتحسين العمالة الماهرة.

٢- الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة

٢١- الصناديق الاستثمارية المتعددة الجهات المانحة، من قبيل صندوق تحقيق النتائج معاً، أنشئت بھيكل حوكمة متعدد المستويات يشمل ممثلين من الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والجهات المانحة. وأنشئت هذه الصناديق بإطار تمويلي مفتوح وشفاف وصممت استناداً إلى المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي تكمل الموارد الفردية للوكالات من أجل تنفيذ العمليات المشتركة على الصُّعد العالمي والإقليمي والقطري. وفي إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تعتبر هذه الصناديق آليات تمويل رئيسية يمكن أن تعتمد عليها المنظومة من أجل إعادة تحديد موقعها من تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠^(٢).

٢٢- وفي عام ٢٠١٧، لم يتلق الأونكتاد مخصصات من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. وتأجل لأسباب فنية إلى عام ٢٠١٨ تقديم الدفعة الأولى من المبلغ المخصص من صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة لدعم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في جمهورية تنزانيا المتحدة. ومع ذلك، كان عام ٢٠١٧ مهماً للأونكتاد فيما يتعلق بالصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. وبناء على التجربة الإيجابية لصندوق "تحقيق النتائج معاً"، التي انتهت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، سيشارك الأونكتاد في اثنين من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين على الصعيدين العالمي والإقليمي، من أجل ضمان المشاركة في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين دعماً لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ولتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى الصعيد العالمي، وقع الأونكتاد في تموز/يوليه ٢٠١٧ على مذكرة تفاهم من أجل المشاركة في الصندوق المشترك الخاص بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي يهدف إلى دعم السياسات المتكاملة من أجل المضي قدماً في تحقيق الأهداف. وعلى الصعيد الإقليمي، وقع الأونكتاد في آذار/مارس ٢٠١٧ على مذكرة تفاهم للمشاركة في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي تم تطويره تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى والرامي إلى تحقيق السلام من خلال نهج إقليمي.

دال- تمويل الموظفين الفنيين المبتدئين

٢٣- بالإضافة إلى مصادر التمويل المشار إليها أعلاه، تقدم بعض الجهات المانحة الدعم لبرنامج الأونكتاد للموظفين الفنيين المبتدئين الذي ينفذ في إطار برنامج الأمم المتحدة للموظفين

الفنيين المبتدئين. وفي عام ٢٠١٧، ظلت ألمانيا المساهم الوحيد في هذا البرنامج من برامج الأونكتاد، وشملت رعاية الأونكتاد أربعة موظفين فنيين مبتدئين (انظر الوثيقة TD/B/WP/290/Add.2، الجدول ٨). وفي النصف الأول من عام ٢٠١٨، تولت كل من الصين وإيطاليا رعاية واحد من الموظفين الفنيين المبتدئين، من أجل دعم الأعمال المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والاقتصادات الخلاقية، على التوالي. ويتيح هذا البرنامج فرصة فريدة من نوعها للموظفين الشباب للمشاركة في العمل التحليلي والفني الذي يضطلع به الأونكتاد. وجميع الشعب الفنية في الأونكتاد لها طلب كبير على الموظفين الفنيين المبتدئين. ولذلك، تكرر الأمانة العامة الطلب من الجهات المانحة القادرة على أن تنظر في رعاية الموظفين الفنيين المبتدئين.

ثانياً- النفقات وتخصيص الموارد للتعاون التقني

٢٤- بلغ إجمالي نفقات أنشطة التعاون التقني للأونكتاد ٤٠ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢,٥ في المائة مما كان عليه في عام ٢٠١٦. وفيما يتعلق بمصادر التمويل، بلغت النفقات في إطار الصناديق الاستثمارية ٣٤,٩ مليون دولار، أي نفس قيمتها تقريباً في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، وبسبب الزيادة في مجموع النفقات، فإن حصة نفقات الصندوق الاستثماري في مجموع النفقات انخفضت إلى ٨٧ في المائة. وفي المقابل، بلغت حصة برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية ٤,٦ ملايين دولار من مجموع النفقات في عام ٢٠١٧، بزيادة قدرها ١١,٥ في المائة، وهي أعلى نسبة منذ عام ٢٠٠٩. وانخفضت النفقات في إطار آليات التمويل في سياق مبادرة "توحيد الأداء" من ٠,٨٦ مليون دولار عام ٢٠١٦ إلى ٠,٥٧ مليون دولار عام ٢٠١٧، وشكلت نسبة ١,٤ في المائة من إجمالي الإنفاق السنوي (الجدول ٢).

الجدول ٢

نفقات التعاون التقني حسب مصدر التمويل، ٢٠١٧-٢٠١٤ (بآلاف الدولارات)

	٢٠١٧		٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
	الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)	التغير عن العام السابق (بالنسبة المئوية)	المبلغ (بآلاف الدولارات)			
صناديق استثمارية	٨٧,١	٠,٠١	٣٤ ٩٢٣	٣٤ ٩٢٨	٣٤ ٦٠٠	٣٤ ٨٠٥
برنامج الأمم المتحدة العادي	١١,٥	٣٨,٨٩	٤ ٥٩٥	٣ ٣٠٨	٤ ٠٨٠	٢ ٨٠٢
للتعاون التقني وحساب التنمية	١,٤	(٣٣,٨٦)	٥٦٩	٨٦٠	٨٧٧	١ ١٧٤
آليات تمويل "توحيد الأداء"						
المجموع	١٠٠,٠	٢,٥٣	٤٠ ٠٨٧	٣٩ ٠٩٧	٣٩ ٥٥٧	٣٨ ٧٨٠

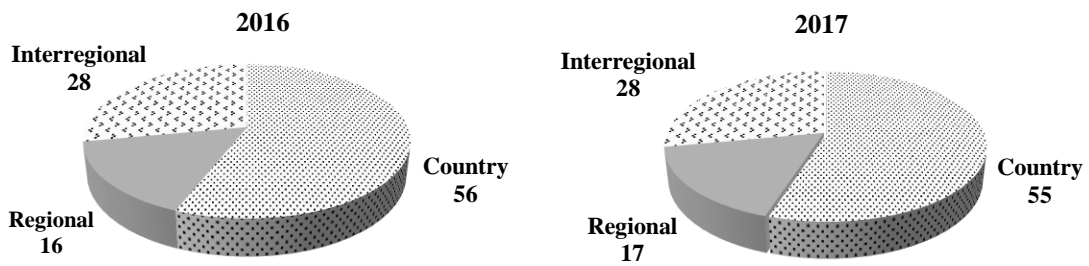
ملاحظة: تعكس المجاميع قيماً مقربة إلى أرقام صحيحة (انظر الوثيقة TD/B/WP/290/Add.2، الجدول ٢)

ألف - أنواع المشاريع

٢٥- تنفذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على الصعد الأقليمي والإقليمي والقطري. ومنذ عام ٢٠١٤، شكلت المشاريع القطرية أكثر من نصف مجموع النفقات السنوية. وإلى جانب المشاريع الأقليمية، يمثل هذان الشكلان من أشكال التعاون التقني نسبة ٨٣ في المائة من إجمالي نفقات التعاون التقني في عام ٢٠١٧ (الشكل ٤).

الشكل ٤

نسبة النفقات من مجموع نفقات التعاون التقني حسب نوع المشروع، ٢٠١٦ و ٢٠١٧ (بالنسبة المئوية)



٢٦- والمشاريع الأقليمية هي مشاريع مواضيعية تنفذ في البلدان المستفيدة، وتغطي أكثر من منطقة جغرافية. وفي عام ٢٠١٧، كانت قيمة النفقات في إطار هذا النوع من المشاريع مماثلة تقريباً لقيمتها في عام ٢٠١٦، حيث بلغت ١١,١ مليون دولار، أي ٢٨ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني. وتشمل هذه المشاريع جميع مجالات عمل الأونكتاد، وبخاصة إدارة الديون؛ وتيسير الأعمال؛ وسياسة المنافسة وحماية المستهلك؛ وسياسات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة.

٢٧- وفي عام ٢٠١٧، كانت النفقات المتكبدة في إطار المشاريع القطرية مساوية تقريباً للنفقات في عام ٢٠١٦، حيث بلغت قيمتها ٢٢,١ مليون دولار، أي ٥٥ في المائة من مجموع النفقات. وكانت هذه المشاريع تتعلق أساساً بالتحديث والإصلاح من خلال نظام أسيكودا، وإدارة الديون من خلال نظام دمفاس وتيسير الاستثمار. ومعظم المشاريع القطرية تمول ذاتياً، بما في ذلك عن طريق قيام الجهات المانحة بتوفير الموارد من خلال برامج المعونة الثنائية. وزادت النفقات على المشاريع القطرية في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وذلك بنسبة ٦ و ٤٩ في المائة، على التوالي، مقارنة بعام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧، كانت نسبة ٥٩ في المائة من النفقات في إطار المشاريع القطرية تتعلق بتنفيذ مشاريع في أقل البلدان نمواً.

٢٨- وفي عام ٢٠١٧، بلغت النفقات في إطار المشاريع على الصعيد الإقليمي ٦,٩ ملايين دولار، مقابل ٦,٢ ملايين دولار في عام ٢٠١٦، أي ١٧ في المائة من مجموع النفقات، بزيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠١٦. وزادت النفقات على هذه المشاريع في جميع المناطق باستثناء أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي عام ٢٠١٧، بلغ مجموع النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية ٢٩ مليون دولار، أي ٧٢ في المائة من مجموع النفقات.

باء- التوزيع بحسب المنتج

٢٩- منتجات التعاون التقني البالغ عددها ٢٨ منتجاً الواردة في مجموعة أدوات الأونكتاد المحدثة تصنّف في أربعة مجالات مواضيعية وترتبط بـ ١٧ مجموعة مواضيعية (الجدول ٣). وفي عام ٢٠١٧، بلغت النفقات في إطار هذه المنتجات ٣٦,٥ مليون دولار، ما يمثل ٩١ في المائة من مجموع النفقات السنوية على التعاون التقني. وفي عام ٢٠١٧، هناك خمسة منتجات بلغت نفقات كل منها أكثر من مليون دولار؛ وكانت النفقات على نظام أسيكودا هي الأعلى حيث بلغت قيمتها ١٩,١ مليون دولار، أي ٤٧,٧ في المائة من مجموع النفقات، يلي ذلك النفقات على نظام دمفاس التي شكلت نسبة ١٠,٩ في المائة من مجموع النفقات. وهناك ثلاثة منتجات أخرى، وهي تحديداً تيسير الأعمال التجارية؛ وسياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك؛ والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، شكلت نسبة ٦,١، ٤,٦، و ٣,١ في المائة من مجموع النفقات، على التوالي. وتمثل هذه المنتجات الخمسة مجتمعة نسبة ٧٢,٤ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد.

الجدول ٣

نفقات التعاون التقني حسب الموضوع، لعام ٢٠١٧

الموضوع	المجموعة	المنتج	الهدف المعني من أهداف التنمية المستدامة	النفقات (بالدولارات)	الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)
ألف					
ألف-١	السابعة	تحويل الاقتصادات، وتعزيز التنمية المستدامة	٨ و ١٧	١٨٧ ٦٥٠	٠,٤٧
ألف-٢	الأولى	استعراضات سياسات الاستثمار	٨ و ٩	٤٨ ٩٩٨	٠,١٢
ألف ٣	الأولى	استعراضات أطر السياسات التجارية	١٧	٩ ٠٥٨	٠,٠٢
ألف ٤	الرابعة عشرة	استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار	٩	٣ ٧٣٧	٠,٠١
ألف ٥	الثالثة عشرة	التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	٨ و ٩ و ١٧	١ ٢٣٦ ٢٨٦	٣,٠٨
ألف ٦	الثامنة	أدلة الاستثمار	٩ و ١٧	١٤٨ ٤١٨	٠,٣٧
ألف ٧	الثانية	التدابير غير التعريفية	٨ و ١٧	٢٤٦ ٣٨٨	٠,٦١
ألف ٩	الأولى	المفاوضات التجارية	١٠	٨ ٨٧٤	٠,٠٢
ألف ١٠	الثالثة	التجارة المستدامة والبيئة	٨ و ١٧	٨٢٢ ٠١٧	٢,٠٥
ألف ١١	الثامنة	تشجيع وتيسير الاستثمار	٩ و ١٧	٤٧٤ ٨٧٦	١,١٨
باء					
باء ١	السادسة عشرة	تتبع مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود	٨	١٠٢ ٣٣٤	٠,٢٦
باء ٢	الحادية عشرة	دعم التخرج من فئة أقل البلدان نمواً	١٧	٤ ٣٦٤ ٨٥٨	١٠,٨٩
باء ٤	السابعة عشرة	نظام إدارة الديون والتحليل المالي	٩ و ١٧	١٧٩ ٠٩٣	٠,٤٥
باء ٥	السابعة عشرة	مساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز	٨ و ١٠ و ١٧	٥٣ ١٦٣	٠,١٣
باء ٦	الخامسة	النفوذ إلى السوق، وقواعد المنشأ والعلامات الجغرافية لصالح أقل البلدان نمواً	٨ و ٩	٦٥٦ ٧٧١	١,٦٤
باء ٩	الثانية عشرة	كسر سلاسل الاعتماد على السلع الأساسية	٨ و ٩	٤٣٩ ٩٤٨	١,١٠

الموضوع	المجموعة	المنتج	الهدف المعني من أهداف التنمية المستدامة	النفقات (بالدولارات)	الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)
تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين الإدارة					
جيم					
جيم ١	الرابعة	استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك	١٠ و ٨	١٥ ٠٠٠	٠,٠٤
جيم ٢	الثامنة	تيسير الأعمال	١٦ و ٨	٢ ٤٤٤ ٠٤٠	٦,١٠
جيم ٣	الثانية عشرة	تيسير التجارة	١٦ و ١٠	٨٢١ ١٧٣	٢,٠٥
جيم ٤	الثانية عشرة	النظام الآلي للبيانات الجمركية	٩	١٩ ١٠٧ ٠٩٨	٤٧,٦٦
جيم ٥	العاشرة	الإحصاء	١٧	٧٦٤ ٧٧١	١,٩١
جيم ٧	التاسعة	المحاسبة والإبلاغ الخاصان بالشركات	١٧ و ١٢	٩٩ ١٤٧	٠,٢٥
جيم ٨	السادسة	الاستثمار والصحة العامة	٩ و ٣	٩٢٩ ٠٦٣	٢,٣٢
جيم ٩	السابعة	اتفاقات الاستثمار الدولية	١٧	١٧٨ ٤٨٥	٠,٤٥
جيم ١٠	الرابعة	سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك	١٠ و ٨	١ ٨٥٠ ٢٥٩	٤,٦٢
تمكين السكان والاستثمار في مستقبلهم					
دال					
دال ١	الثانية	التجارة ونوع الجنس والتنمية	٨ و ٥	٥٠٤ ٣٩٤	١,٢٦
دال ٣	التاسعة	تطوير تنظيم المشاريع	٨ و ٤	٣١٤ ٠٨٥	٠,٧٨
دال ٦	الرابعة عشرة	التدريب في مجال التجارة	٩ و ٨	٤٨٩ ٢٤٧	١,٢٢
المجموع					٩١,٠٥

٣٠- وبالإضافة إلى ذلك، هناك تسعة منتجات بلغت تكلفتها كل منها ١-٣ في المائة من مجموع النفقات في عام ٢٠١٧، تصدرها الاستثمار والصحة العامة؛ والتجارة المستدامة والبيئة؛ وتيسير التجارة. أما النفقات المتصلة بالمنتجات المتبقية وعددها ١٧ منتجاً فقد مثلت أقل من ١ في المائة من إجمالي النفقات. وقد يفسر ذلك جزئياً بنقص التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم الإضافي المقدم من الميزانية العادية لا يؤخذ في الاعتبار في الأرقام المفصلة في الجدول ٣.

٣١- ومنذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اتخذ الأونكتاد خطوات ملموسة لإدراج الأهداف في أعماله في مجال التعاون التقني (انظر الإطار). ويتضمن الجدول ٣ الصلات القائمة بين منتجات التعاون التقني الـ ٢٨ لمجموعة أدوات الأونكتاد المحدثة والأهداف. والتعاون التقني للأونكتاد أكثر صلة بالهدف ٩ المتعلق بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية. وهناك مبلغ قيمته حوالي ٢١,٣ مليون دولار، أي ٥٣ في المائة من مجموع النفقات، يتعلق أساساً بـ ١١ من المنتجات، ويساهم بصورة مباشرة في تحقيق هذا الهدف. ويُعد التعاون التقني للأونكتاد وثيق الصلة أيضاً بالهدف ٨ بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، وبالهدف ١٧ المتعلق بإقامة شراكات من أجل تحقيق الأهداف؛ وفي عام ٢٠١٧، تم إنفاق ١١ و ٢٠ في المائة على التوالي من مجموع النفقات، على تحقيق الهدف ٨ والهدف ١٧.

إدماج أهداف التنمية المستدامة في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وجه الأونكتاد أنشطته في مجال التعاون التقني نحو الإسهام في تحقيق تلك الأهداف. ووضعت أطر النتائج على مستوى المنتج الذي يوفق بين نتائج كل منتج والأهداف التي يجري التركيز عليها والغايات المحددة في إطار هذه الأهداف. وفي إطار مجموعة أدوات الأونكتاد المحدثة، يتم ربط كل مجال مواضيعي بالأهداف ذات الصلة وتحدد لكل منتج الأهداف التي يتم التعامل معها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وعلى صعيد المشاريع، يتعين على موظفي المشاريع إدماج الأهداف في المشاريع عن طريق توضيح كيفية إسهام المشاريع في تحقيق الأهداف؛ وتحديد الغايات ذات الصلة في إطار الأهداف؛ واستخدام نتائج الاستعراضات الوطنية الطوعية (التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠) في وثائق المشاريع كلما كانت هذه المعلومات متاحة؛ وكفالة أن تكون الأهداف التي يتم التركيز عليها في إطار النتائج متوافقة مع تلك المختارة للمنتج. ويتولى الأونكتاد التحقق من هذه المتطلبات خلال عملية الموافقة على المشروع بغية التأكد من أن النتائج المرجوة من أي مشروع جديد سوف تساهم في تحقيق الأهداف.

وفي المجال الفني المتعلق بالتعاون التقني، طوّر الأونكتاد أدواته أو حسّنها من أجل المواءمة بصورة أفضل بين التعاون التقني والأهداف. فعلى سبيل المثال، يعكف الأونكتاد على وضع منهجية جديدة للاستعراضات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، من أجل مساعدة البلدان النامية على تحسين دمج أبعاد التنمية المتعلقة بالاستدامة والشمول في سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية التي كانت محط التركيز الأوسع للاستعراضات. وفي مجال تشجيع الاستثمار وتيسيره، تم تطوير منصة على الإنترنت (greenFDI.Org) لتلبية احتياجات التعلم والربط الشبكي التي أعربت عنها وكالات تشجيع الاستثمار على الصعيد العالمي من أجل تعزيز القطاعات الخضراء والتنمية المستدامة. وتم تطوير نموذج لمقترحات المشاريع الاستثمارية بالنسبة للمشاريع المتصلة بتحقيق الأهداف، من أجل مساعدة وكالات تشجيع الاستثمار في البلدان النامية في تحديد سلسلة مشاريع تتعلق بالأهداف مقبولة مصرفياً.

جيم - التوزيع الجغرافي

٣٢- تم إنفاق ١٤ مليون دولار من المبلغ المرصود لنفقات المشاريع الإقليمية والقطرية والبالغ قدره ٢٩ مليون دولار، أي نسبة ٤٩ في المائة، على مشاريع في أفريقيا، حيث تم إنفاق ٤,٢ ملايين دولار على مشاريع إقليمية و ٩,٩ ملايين دولار على مشاريع قطرية (الجدول ٤). ومقارنة بعام ٢٠١٦، ارتفع إجمالي النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية في أفريقيا بنسبة ٥ في المائة، وذلك أساساً بسبب ارتفاع نسبة تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالنقل وتيسير التجارة، وتيسير الاستثمار، واستراتيجيات التجارة والدبلوماسية التجارية. وبعد ثلاث سنوات من النمو، تراجعت حصة المشاريع الإقليمية والقطرية في أفريقيا من مجموع نفقات التعاون التقني من ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٧. بيد أن هذا هو ثاني أعلى نصيب لأفريقيا خلال العقد الماضي (الشكل ٥)

الجدول ٤

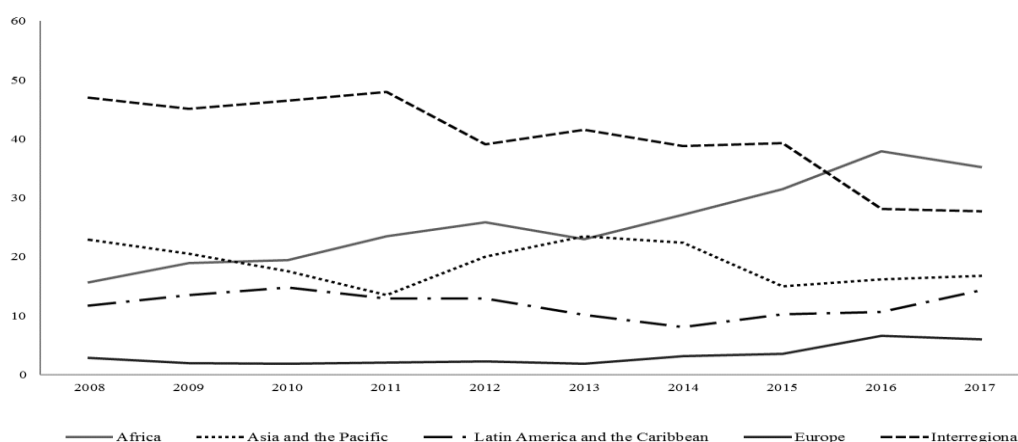
نفقات التعاون التقني حسب المنطقة، ٢٠١٤-٢٠١٧

	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
النسبة المئوية	المبلغ (بالآلاف الدولارات)				
٣٥,٢	١٤ ٠٩١	١٤ ٨٢٨	١٢ ٤٧٧	١٠ ٥٢٦	أفريقيا ^(١)
١٦,٨	٦ ٧٢٢	٦ ٣٤٠	٥ ٩٤٣	٨ ٧٠٠	آسيا والمحيط الهادئ ^(١)
١٤,٣	٥ ٧٤٣	٤ ١٢٥	٤ ٠٤٢	٣ ١٦٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي ^(١)
٦,٠	٢ ٤١٢	٢ ٥٩٧	١ ٣٧٨	١ ١٨٣	أوروبا ^(١)
٠,٠	-	٢٠٧	١٨٧	١٦٧	أمريكا الشمالية ^(١)
٢٧,٧	١١ ١١٩	١٠ ٩٩٩	١٥ ٥٣١	١٥ ٠٤٥	المشاريع الإقليمية
٤٩,٤	١٩ ٧٨٩	١٨ ١٨٠	١٨ ٨٥٨	١٥ ٣٥٨	منها، أقل البلدان نمواً
١٠٠,٠	٤٠ ٠٨٧	٣٩ ٠٩٧	٣٩ ٥٥٧	٣٨ ٧٨٠	المجموع

(أ) إجمالي النفقات للمشاريع الإقليمية والقارية تحديداً.

الشكل ٥

الأنصبة السنوية الكلية لنفقات التعاون التقني حسب المنطقة، ٢٠٠٨-٢٠١٧
(بالنسبة المئوية)



ملاحظة: هذا الشكل لا يأخذ في الاعتبار في حساب الأنصبة الإقليمية سوى النفقات على المشاريع الإقليمية والقارية. ولا يعكس الشكل حصة أمريكا الشمالية نظراً لعدم تسجيل أي نفقات لعام ٢٠١٧.

٣٣- وبلغت النفقات على المشاريع الإقليمية والقارية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٦,٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٧، أي أنها ارتفعت بنسبة ٦ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٦. وزادت حصة المشاريع من هذا القبيل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ زيادة طفيفة من مجموع النفقات، من ١٦ في المائة عام ٢٠١٦ إلى ١٧ في المائة عام ٢٠١٧. وقابل انخفاض تنفيذ الأنشطة في مجالات إدارة الديون، والعلم والتكنولوجيا، والابتكار زيادة في تنفيذ الأنشطة في مجالات النقل وتيسير التجارة؛ والتجارة والبيئة والتنمية، وكذلك في الإطار المتكامل المعزز.

٣٤- وشهدت النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي زيادة كبيرة في عام ٢٠١٧، حيث بلغت ٥,٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٦، أي أنها ارتفعت بنسبة ٣٩ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٦. وأدى تعزيز تنفيذ الأنشطة في مجالات النقل وتيسير التجارة؛ وتيسير الاستثمار؛ وسياسة المنافسة وحماية المستهلك إلى حدوث زيادة في قيمة النفقات في المنطقة. وبالتالي، زادت حصة المشاريع الإقليمية والقطرية في المنطقة من مجموع نفقات التعاون التقني من ١١ في المائة عام ٢٠١٦ إلى ١٤ في المائة عام ٢٠١٧.

٣٥- وبلغت النفقات على المشاريع الإقليمية والقطرية في أوروبا ٢,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٧، أي أنها أقل بنسبة ٧ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٦. وبلغت حصة المشاريع من هذا القبيل من مجموع النفقات ٦ في المائة، أي تراجعت بنسبة ٠,٦ في المائة عما كانت عليه عام ٢٠١٦. وساهم انخفاض تنفيذ الأنشطة في مجالات إدارة الديون؛ وقدرات التحليل التجاري ونظم المعلومات؛ وسياسة المنافسة وحماية المستهلك في حدوث تراجع كبير في قيمة النفقات في المنطقة.

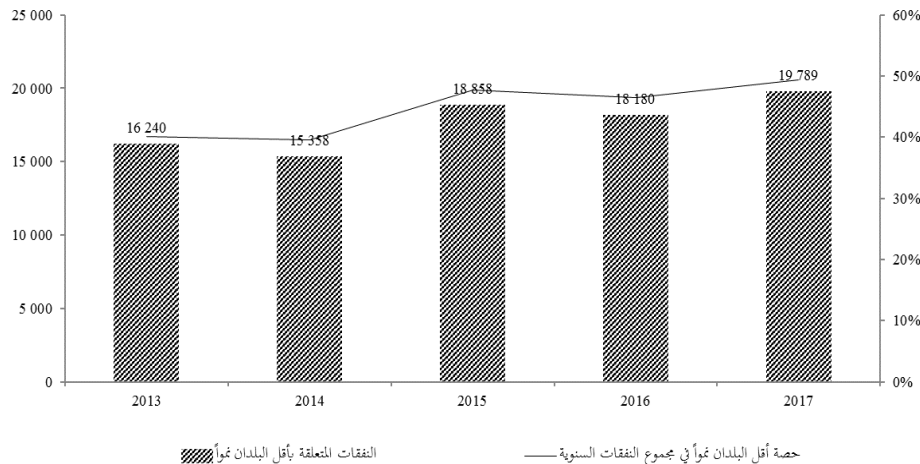
٣٦- ولم تسجل أي نفقات في أمريكا الشمالية في عام ٢٠١٧.

دال- نفقات التعاون التقني في أقل البلدان نمواً

٣٧- تخطى أقل البلدان نمواً بالأولوية في استراتيجية الأونكتاد المتعلقة بتنفيذ أنشطة التعاون التقني. ففي عام ٢٠١٧، زادت نفقات التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً لتحقيق رقماً قياسياً جديداً حيث بلغت ١٩,٨ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٨,٩ في المائة مما كانت عليه في عام ٢٠١٦ (الشكل ٦). ونتيجة لذلك، زادت حصة أقل البلدان نمواً من مجموع نفقات التعاون التقني من ٤٦,٥ في المائة عام ٢٠١٦ إلى نسبة قياسية بلغت ٤٩,٤ في المائة في عام ٢٠١٧. ومن هذه النفقات، هناك مبلغ ١٣ مليون دولار، أي ٦٦ في المائة، حُصص للمشاريع القطرية في أقل البلدان نمواً، وشمل برامج من قبيل مشاريع أسيكودا ودمفاس، فضلاً عن مشاريع خاصة بالإطار المالي المعزز المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

الشكل ٦

نفقات التعاون التقني دعماً لأقل البلدان نمواً، ٢٠١٣-٢٠١٧ (بالآلاف الدولارات والنسبة المئوية)



٣٨- جاء في مافيكيانو نيروبي (توافق آراء نيروبي) أن على الأونكتاد مساعدة أقل البلدان نمواً في الاستفادة من المبادرات والبرامج القائمة، بما في ذلك المساعدة المحددة الهدف في سياق الإطار المتكامل المعزز^(٣). وفي عام ٢٠١٧، وبدعم من الأونكتاد، أحرز تقدم في اثنتين من المبادرات الإقليمية في سياق الإطار، وذلك تحديداً من خلال تقديم مقترحات مشاريع إقليمية بشأن العمل المشترك والتنسيق في مجالات النقل العابر والنقل وتيسير التجارة. وهناك مقترح من أجل غرب أفريقيا قدم بصورة رسمية إلى أمانة الإطار في عام ٢٠١٨، بعد الموافقة عليه من قبل بنن وبوركينا فاسو ومالي والنيجر، ومقترح من أجل شرق أفريقيا وافقت عليها اللجنة التوجيهية الوطنية للإطار في إثيوبيا ويجري النظر فيه من قبل اللجنة في جيبوتي. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الصعيد القطري، تم تقديم مشورة ومساعدة مخصصتين إلى بنن، وغامبيا، ومالي، وميانمار، والنيجر، وهاتي.

٣٩- وواصل الأونكتاد توجيه أنشطة التعاون التقني المباشر إلى مجموعة البلدان الأشد ضعفاً. غير أن الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً شهد نقصاً في التمويل. ودون تقديم أي مساهمات جديدة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، كان رصيد الصندوق ١٢٧ ١٨٣ دولاراً في نهاية عام ٢٠١٧. ويطلب إلى البلدان المتقدمة وغيرها من الشركاء الإنمائيين، القادرين على ذلك، تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً.

ثالثاً- الهيكل وسير العمل

ألف- متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

١- الترشيد المواضيعي

٤٠- في عام ٢٠١٧، واصل الأونكتاد جهوده الرامية إلى تعزيز الترشيد المواضيعي، مع التركيز على تنقيح مجموعة أدوات الأونكتاد. وكانت مجموعة أدوات الأونكتاد، بوصفها الأداة العملية لتعزيز أنشطة الأونكتاد التنفيذية، بحاجة إلى التحديث بعد مرور عامين على إطلاقها في عام ٢٠١٥، لكي تعكس بشكل أفضل المشاريع والسماوات الجديدة لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وتتضمن آلية مجموعة أدوات الأونكتاد المحدثة المنتجات التقنية الرئيسية الـ ٢٨ في مجال التعاون التقني للأونكتاد التي تندرج تحت أربعة مواضيع شاملة. وفي عام ٢٠١٧، تم وضع ١٨٧ مشروعاً، بنفقات بلغت ٣٦,٥ مليون دولار، تحت هذه المنتجات الـ ٢٨. ويشير ذلك إلى أن ٨٦ في المائة من نفقات المشاريع لعام ٢٠١٧، أي ٩١ في المائة من نفقات التعاون التقني، قد أُدرجت في إطار مجموعة أدوات الأونكتاد المحدثة، بالمقارنة مع النسخة الأولى من مجموعة أدوات الأونكتاد التي أُدرجت فيها ٧٨ في المائة من نفقات مشاريع عام ٢٠١٦، أي ٨٤ في المائة من نفقات التعاون التقني لعام ٢٠١٦.

٤١- وفي إطار مجموعة أدوات الأونكتاد المحدثة، تم تطوير أو تنقيح عدد من المنتجات من أجل زيادة الحد من تجرؤ أنشطة التعاون التقني. ففي مجال التجارة الإلكترونية على سبيل المثال، فإن المنتج الواسع النطاق المعنون "التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي" قد حل محل البرنامج

(٣) TD/519/Add.2، الفقرة ٣٨.

السابق المتعلق بالتجارة الإلكترونية والإصلاح القانوني، لأن التوسع السريع في نطاق التعاون التقني المتعلق بالتجارة الإلكترونية خلال السنوات القليلة الماضية قد أكد الحاجة إلى منتج أكثر شمولاً يعكس تنوع أنشطة التعاون التقني التي يقدمها الأونكتاد.

٤٢- وفي عام ٢٠١٧، وبدعم من الجهات المانحة، أقفل الأونكتاد مالياً ١٨ مشروعاً وبدأ ٢٥ مشروعاً جديداً (TD/B/WP/290/Add.2 انظر الجدولين ١٥ و١٦). وفي المجموع، تراجع عدد المشاريع التنفيذية التي ترتبت عليها نفقات إلى ٢١٧ مشروعاً في عام ٢٠١٧، أي أقل بمقدار ٤٥ مشروعاً عن عددها في عام ٢٠٠٨ الذي أُخذت فيه إجراءات للحد من التجزؤ.

٢- أوجه التآزر بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد

٤٣- وجاء في مافيكيانو نيروي أن الركائز الثلاث المتمثلة في بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل والتعاون التقني لا تزال تتسم بأهمية استراتيجية مساوية، وأنه يلزم بذل المزيد من الجهود لزيادة الروابط والتكامل بين هذه الأركان^(٤).

٤٤- وفي عام ٢٠١٧، واصل الأونكتاد تعزيز زيادة أوجه التآزر بين أركان عمله الثلاثة. وفي مجال التجارة الإلكترونية، على سبيل المثال، استندت أنشطة التعاون التقني في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي إلى الخبرات المكتسبة من البحوث والتحليلات ذات الصلة، فضلاً عن أنشطة بناء توافق الآراء. وفي المقابل، أدت نتائج أنشطة التعاون إلى زيادة تعزيز الأنشطة المضطلع بها في إطار ركيزة البحث. وشمل ذلك على سبيل المثال، العمل المنهجي بشأن التجارة الإلكترونية وإصلاح القوانين؛ وتقييمات الجاهزية للتجارة الإلكترونية المتسارعة؛ وقياس التجارة الإلكترونية التي وضعت في إطار مختلف مشاريع التعاون التقني التي دعمت إعداد تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٧: الرقمنة والتجارة والتنمية. وأخيراً، فإن الأمثلة المقدمة على أنشطة بناء القدرات ونتائج البحوث المقدمة من الأونكتاد والمنظمات الشريكة قد وفّرت المعلومات اللازمة لمختلف الأحداث المتعلقة ببناء توافق الآراء التي نظمت خلال أسبوع الأونكتاد للتجارة الإلكترونية في عام ٢٠١٧، ما أتاح فرصة فريدة لإظهار التلاقح بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في مجال العمل المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

٤٥- وفي مجال التجارة والشؤون الجنسانية والتنمية، فإن عمليات البرامج ذي الصلة تستند إلى حلقة إيجابية بين الركائز الثلاث. فعلى سبيل المثال، تتضمن الدورات الإلكترونية في مجال التجارة والاعتبارات الجنسانية دراسات حالات فردية ودروس مستفادة في مجال السياسات العامة على نطاق أوسع طوّرت عن طريق إجراء بحوث بشأن التداعيات الجنسانية للتجارة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وبالإضافة إلى ذلك، نظم الأونكتاد أو شارك خلال عام ٢٠١٧ في العديد من أنشطة بناء توافق الآراء، شملت حوارات سياساتية بشأن التجارة والاعتبارات الجنسانية، والتي استرشدت بالنتائج المستخلصة من العمل التحليلي والنتائج التي أسفرت عنها أنشطة التعاون التقني. وشمل ذلك على سبيل المثال، أنشطة بناء القدرات المضطلع بها في معابر حدودية مختارة في ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، وقد كان لها دور أساسي في جمع معلومات مباشرة عن التحديات التي تواجه النساء العاملات في التجارة عبر الحدود. وهذه

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ٩٢.

المعلومات تثري العمل التحليلي المتعلق بهذا الموضوع ويجري تشاطرها مع صانعي السياسات من خلال الحوارات المتعلقة بالسياسات العامة.

٣- التعاون بين الشعب

٤٦- فيما يتعلق بالتعاون بين الشعب بشأن المسائل ذات الصلة بالتعاون التقني، واصلت لجنة استعراض المشاريع الاضطلاع بدور هام كآلية داخلية لضمان الاتساق في أنشطة الأونكتاد التنفيذية لأغراض التنمية. وفي عام ٢٠١٧، عقدت اللجنة أربعة اجتماعات مباشرة لمناقشة قضايا رئيسية ذات صلة بإدارة أنشطة التعاون التقني. وعلى وجه الخصوص، تبادلت اللجنة الآراء بشأن استنتاجات تقييم المرحلة التجريبية لإطار الإدارة القائمة على النتائج للتعاون التقني، وتم الاتفاق على المبادئ التوجيهية لتنقيح مجموعة أدوات الأونكتاد، وقدمت اقتراحات لتحسين الإجراءات الإدارية للتعاون التقني، وقدمت تعليقات بشأن المبادئ التوجيهية الجديدة للتقييم، ونظام إدارة المشاريع والمنابر الإلكترونية للتعاون التقني، بما في ذلك قاعدة البيانات الجديدة للطلبات الرسمية للحصول على التعاون التقني من الأونكتاد. وبالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية، تم أيضاً في كثير من الأحيان استشارة أعضاء اللجنة، أي جهاز الاتصال بين الشعب، بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالتنفيذ الفعال والمتسق لأنشطة التعاون التقني.

٤٧- ومن شأن التعاون بين الشعب، الذي يستند إلى المزايا النسبية لمختلف الشعب، أن يساعد على تحسين معالجة الطلبات المتعددة التخصصات من البلدان المستفيدة. فعلى سبيل المثال، فإن البرنامج المشترك بين الأونكتاد والاتحاد الأوروبي لفائدة أنغولا يبين قيمة التعاون بين الشعب. ويعتمد تنفيذ المشروع على خبرة ثلاث شعب هي تحديداً شعبة التجارة الدولية في السلع الأساسية، وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات، وشعبة الاستثمار والمشاريع. وتم تخصيص كل واحد من المواضيع التقنية التي حددتها أنغولا للشعبة المعنية من أجل تنفيذه. وشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة مسؤولة عن الإدارة العامة للمشروع وضمان التنسيق والتكامل فيما بين عناصر المشروع. ويعد الأونكتاد، بفضل هيكله للتنسيق بين الشعب، الأقدر على توفير أنشطة تعاون تقني مصممة خصيصاً للبلدان المستفيدة.

٤- التعاون بين الوكالات

٤٨- يتطلب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ شراكة واسعة النطاق وتعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية. ومن خلال البناء على أوجه التآزر والاستفادة من التكامل، يمكن للأونكتاد تحقيق المزيد من النتائج الملموسة لأنشطة التعاون التقني.

٤٩- ويعد التعاون فيما بين الوكالات سمة مميزة للمشاريع في إطار الشريحة الحادية عشرة من حساب التنمية. فعلى سبيل المثال، يتعاون الأونكتاد مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تعاون قوي بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل إيجاد أطر سياساتية تمكينية بشأن استدامة مؤسسات الأعمال والإبلاغ المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وأخيراً، يتعاون الأونكتاد مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمساعدة أقل البلدان نمواً في تحقيق تقدم اقتصادي هيكلي يفضي إلى الخروج من فقة أقل البلدان نمواً ويذهب لأبعد من ذلك.

٥٠ - ويمكن استخلاص العديد من الأمثلة الأخرى من مجموعة واسعة من أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك، في جملة أمور، نظام أسيكودا ونظام ديمقاس، والنقل المستدام والقادر على التكيف، وتنمية القدرة على تنظيم المشاريع. فعلى سبيل المثال، تستفيد مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع من التعاون بين ٢٧ من الشركاء من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، واللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة. وفي مجال الاستثمار، طوّر الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي بصفة مشتركة مجموعة من المبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول، وهي توفر مجموعة من القيم التوجيهية من أجل تعزيز الممارسات المستدامة، وتقديم الدعم للأهداف في هذا القطاع المحوري.

٥ - الطلبات الواردة من البلدان النامية

٥١ - أطلق الأونكتاد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ قاعدة بيانات للطلبات الرسمية للحصول على التعاون التقني للأونكتاد، وتلقى ردوداً إيجابية. ومنذ ذلك الحين، تركزت الجهود على إنشاء منصة داخلية تتيح للأونكتاد التحديث الفوري للبيانات المتعلقة بالطلبات. وفي عام ٢٠١٨، أنشئ تطبيق لتحديث منصة البيانات هذه وبدأ تجريبه؛ ومن المتوقع تشغيل المنصة بصورة كاملة في النصف الثاني من عام ٢٠١٨، الأمر الذي سيسهل إلى حد كبير التحديث المنتظم للمعلومات في قاعدة بيانات الطلبات التي تكون متاحة للجمهور.

٥٢ - ولا يزال نقص التمويل يشكل عقبة أمام توسيع التعاون التقني للأونكتاد ليشمل البلدان النامية الأكثر احتياجاً. فعلى سبيل المثال، فإن تزايد الطلب على أنشطة التعاون التقني في مجال التجارة الإلكترونية لا يمكن تلبيته في سياق إمكانات التمويل الحالية. وينبغي تحديد موارد تمويل إضافي من أجل إدخال تحسينات ووظائف جديدة على برمجيات نظام ديمقاس. وبالإضافة إلى ذلك، توجد طلبات معلقة يبلغ عددها ٢٧ في الوقت الراهن تتعلق باستعراضات سياسة الاستثمار. وهناك العديد من مجالات الأنشطة الأخرى التي تعاني من نقص التمويل، مثل المنافسة وحماية المستهلك؛ وتطوير تنظيم المشاريع؛ والتجارة ومشاركة الجنسين في عملية التنمية؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتيسير التجارة.

٥٣ - وفي السنوات الأخيرة، بذل الأونكتاد جهوداً متواصلة لاستكشاف سبل مبتكرة للتغلب على القيود المتعلقة بالتمويل. ويشمل ذلك توسيع قاعدته التمويلية من خلال التعاون مع البلدان المستفيدة وشركاء التمويل والقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، في مجال التجارة الإلكترونية، مولت بطاقة ماستركارد استراتيجية التجارة الإلكترونية في مصر، وتم تمويل استراتيجية التجارة الإلكترونية في عمان بواسطة مركز عمان للوجستيات، وتم تمويل عدد من تقييمات الجاهزية للتجارة الإلكترونية المتسارعة من قبل الإطار المتكامل المعزز. وثمة مثال آخر هو هيكل التمويل المشترك الذي يضم مستفيدين وجهات مانحة أنشأها البرنامج الإقليمي للمنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية (كومبال) الذي يسعى بنشاط للحصول على شركاء في تنظيم حلقات عمل من أجل خفض التكاليف التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى التغيير الراهن في أولويات الجهات المانحة، ومن أجل تعبئة الموارد للمرحلة الرابعة المقبلة للبرنامج الإقليمي للمنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية، والبحث عن جهات مانحة محتملة، فقد قسّم الأونكتاد البرنامج إلى ثلاثة مكونات صغيرة، وهي تحديداً تشجيع

المنافسة في القطاع الخاص، وتنظيم تدريب لموظفي الجهاز القضائي في مدرسة برنامج كومبال التابعة للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية. وتكفل هذا النهج بالنجاح حتى الآن؛ ومن المتوقع قيام ثلاث جهات مانحة على الأقل بدعم المرحلة الرابعة لبرنامج كومبال، بما في ذلك جهات مانحة من القطاع الخاص، مع استمرار الاستفادة من المساهمات الكبيرة المقدمة من البلدان المستفيدة.

٦- تعزيز الإدارة القائمة على النتائج

٥٤- في عام ٢٠١٧، زاد الأونكتاد من تحسين إطار الإدارة القائمة على النتائج لأغراض التعاون التقني. وعقب فترة تجريبية مدتها سنة انتهت في حزيران/يونيه ٢٠١٧ لتقييم شروط الإدارة الدنيا القائمة على النتائج لأغراض التعاون، أجرى الأونكتاد تقييماً رسمياً للتجربة حدد الدروس الرئيسية المستفادة وأكد الدور الهام للإدارة القائمة على النتائج في تعزيز الأداء والمساءلة وتحقيق الأهداف. وخلص التقييم إلى أنه ينبغي تحسين تطبيق المتطلبات الدنيا، ولا سيما فيما يتعلق بالرصد والتقييم ونشر النتائج، وأشار إلى ضرورة تطوير أداة لإدارة المشاريع قائمة على تكنولوجيا المعلومات وتوفير تدريب إضافي لأفرقة المشاريع من أجل دعم تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج. وتم إدراج الدروس المستفادة في وثيقة تخطيط بشأن تعزيز أنشطة الإدارة القائمة على النتائج لفترة السنتين القادمتين.

٥٥- ومن الخطوات الملموسة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقييم، نظم الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ دورة تدريبية تجريبية بشأن الإدارة القائمة على النتائج لفائدة فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك. وهذه الدورة التي استمرت لمدة يومين وشارك في تنفيذها الموظف المسؤول عن الإدارة القائمة على النتائج وموظفون من وحدة التقييم والرصد وقسم التعاون التقني، قد اعتمدت نهجاً تشاركياً وصممت وفقاً لاحتياجات المشاركين. وعقب التدريب، واصل الميسرون دعم المشاركين في تطبيق معارف الإدارة القائمة على النتائج في أعمال التعاون التقني. وكان التدريب العملي والتطبيقي موضع تقدير من جانب المشاركين. وتم تنظيم تدريب مماثل لفائدة خمسة فروع أخرى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨.

٥٦- وتعكف الأمم المتحدة على تطوير نظام متكامل لإدارة المشاريع. وقبل تطوير هذا النظام، أصدر الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وثيقة الصندوق الاستئماني بشأن الموافقة على سير العمل من أجل تبسيط عمليات التصديق على تنفيذ المشاريع. وهذه الأداة الإلكترونية تمكن من القيام إلكترونياً بتقديم واستعراض وإقرار وثائق المشاريع والاتفاقات المتعلقة بالمساهمات ومذكرات التفاهم، وتساعد في تعزيز كفاءة ورصد إجازة المشاريع.

٧- تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٥٧- حقق الأونكتاد المزيد من التقدم بشأن التعميم المنهجي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً في إطار مشاريع التعاون التقني. وبعد مرحلة تجريبية استمرت لأكثر من عام، أصبح تطبيق القائمة المرجعية بشأن تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً في مشاريع التعاون التقني إلزامياً منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وتم كذلك وضع قائمة مرجعية مبسطة تطبق على المشاريع التي لها قدرة محدودة على إدماج الأبعاد الجنسانية. وبالإضافة إلى

ذلك، فإن إطلاق نظام إلكتروني لمنح التراخيص وتحديد مراكز بديلة لتنسيق الشؤون الجنسانية على مستوى الشعب من شأنه زيادة دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشاريع الجديدة.

٥٨- ويجري تعزيز وإدماج المساواة بين الجنسين بشكل متزايد في مشاريع التعاون التقني. ففي مجال المنافسة وحماية المستهلك على سبيل المثال، تُشجع النساء على المشاركة كصاحبات خبرة في جميع الأنشطة التي تنفذ في إطار برنامج التكامل الاقتصادي الإقليمي والمساواة بين الجنسين ومكافحة الفساد من خلال سياسات حماية المستهلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت دراسة تشخيصية للتوعية في القطاع الخاص ولتوعية النساء بحقوقهن كمشتغلات بالتجارة ومستهلكات. وأخيراً، وبفضل التعاون التقني للأونكتاد، تتوقع قواعد المنافسة المنقحة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا اعتماد تكافؤ الفرص بين الجنسين من قبل مجلس الهيئة المستقبلية للمنافسة الإقليمية، التي من شأنها أن تحفز مشاركة المرأة في نظام إنفاذ قوانين المنافسة في منطقة وسط أفريقيا.

٨- آلية التمويل الجديدة

٥٩- يجري الأونكتاد منذ نيسان/أبريل ٢٠١٦ مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن إنشاء آلية تمويل جديدة. وتهدف هذه الآلية إلى تيسير استجابة المانحين للطلبات المقدمة من البلدان النامية من خلال عقد اجتماعات تنسيق دورية بين الجهات المانحة والبلدان المستفيدة. وتعتمد الأمانة إطلاق هذه المبادرة في عام ٢٠١٨، واستناداً إلى نتائج المشاورات مع الدول الأعضاء، قد يعقد الاجتماع الأول في إطار هذه الآلية الجديدة للتمويل في النصف الثاني من عام ٢٠١٨. وسيتيح هذا الاجتماع منبراً للجمع بين الجهات المانحة والبلدان المستفيدة.

باء- الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٦٠- يسלט هذا الفرع الضوء على الإسهامات الرئيسية للأونكتاد في تعزيز دور المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية في عملية تحسين الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وساهمت المجموعة منذ إطلاقها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ مساهمة ملموسة ومباشرة في المبادرة العامة للمعونة لصالح التجارة وإصلاح الأمم المتحدة.

٦١- وفي عام ٢٠١٧، عززت المجموعة تعاونها في مجال البحوث للتوصل إلى فهم مشترك بشأن أهم القضايا المترابطة في مجال السياسة العامة ذات الصلة بالتجارة والتنمية، والذي سيجري تحويله إلى برامج مشتركة فعلية للمساعدة على تحقيق الأهداف. وفي هذا الصدد، واصلت المجموعة الاستفادة من التعاون بين الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية في سياق مذكرة التفاهم الموقعة في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٧، أولي اهتمام خاص للتقارب في مجال السياسات العامة بين الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية بشأن موضوع التجارة والعمالة، المتصل بالهدف ٨.

٦٢- وتمشياً مع إصلاح الأمم المتحدة، عمل الأونكتاد أيضاً على توسيع نطاق المجموعة. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، وقع الأونكتاد على مذكرة تفاهم من أجل المشاركة في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، نظم الأونكتاد دورة استثنائية في جنيف بشأن توحيد العمل من أجل تعزيز التنمية والسلام والأمن في منطقة

البحيرات الكبرى، وشارك في ترأسها الأمين العام للأونكتاد والمبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى. وقدمت الدورة المشورة للدول الأعضاء بشأن النهج المتكامل للمجموعة فيما يتعلق بالصلة بين التنمية والمساعدة الإنسانية.

٦٣- وبالإضافة إلى ذلك، وسّعت المجموعة في عام ٢٠١٧ نطاق عرض تقديم المشورة للدول الأعضاء وصناع القرار بشأن دور المجموعة كجزء من الركيزة الإنمائية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى تعاون الأونكتاد الطويل الأمد مع الدورات المتقدمة المتعلقة بالسياسات التجارية التي تعقدتها منظمة التجارة العالمية، شرع الأونكتاد في تنظيم دورات في إطار برنامج منح درجة الماجستير في إدارة التنمية في جامعة تورينو، إيطاليا، والمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية. وتوفر العروض المقدمة خلال الدورة معلومات مفصلة عن قوة المجموعة من حيث السياسات العامة المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف.

٦٤- ويهدف صندوق المجموعة الاستثماري المتعدد المانحين إلى توفير موارد يمكن التنبؤ بها للبلدان المستفيدة بغية توفير دعم سياسي متكامل من أجل المساعدة على تحقيق الأهداف. وفي عام ٢٠١٧، أنشأ الأونكتاد فرقة عمل من أجل التعاون بشكل أفضل مع الجهات المانحة فيما يتعلق بالصندوق الاستثماري.

٦٥- وأخيراً، في عام ٢٠١٧، واصل الأونكتاد تنفيذ النواتج المشتركة للمجموعة من أجل دعم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري في المناطق التالية^(٥):

(أ) أفريقيا (شرق، ووسط، وجنوب، وغرب): إثيوبيا، وأنغولا، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وكابو فيردي، وليسوتو، ومدغشقر، وموزامبيق؛

(ب) أفريقيا (شمال): مصر؛

(ج) آسيا (شرق، جنوب شرق وجنوب): أفغانستان، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والصين، وفيت نام، وميانمار، ونيبال؛

(د) آسيا (وسط وغرب) وأوروبا (الشرقية والجنوبية): أذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا؛

(هـ) أمريكا الجنوبية: أوروغواي.

رابعاً- الاستنتاجات وآفاق المستقبل

٦٦- في عام ٢٠١٧، زاد الأونكتاد تنفيذ أنشطة التعاون التقني، فوصلت نفقات التعاون التقني السنوية إلى ٤٠ مليون دولار، أي قرابة المعدل الأعلى للنفقات خلال عقد في عام ٢٠١٣. وبلغت حصة أقل البلدان نمواً من مجموع النفقات رقماً قياسيًّا بلغ ٤٩,٤ في المائة. ومع ذلك، وفيما يتعلق بتمويل الصناديق الاستثمارية، تلقى الأونكتاد ما

(٥) انظر الرابط http://www.unctad.org/en/Pages/TC/TC_United-Nations-Inter-Agency-Cluster.aspx

مجموعه ٣٥,١ مليون دولار، أي ما يقل عن نسبة ٣ في المائة من المتوسط خلال فترة السنوات الخمس ٢٠١٣-٢٠١٧. وعلى وجه الخصوص، انخفضت المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة إلى أدنى مستوى لها خلال العقدين الماضيين. وهذا الانخفاض يمكن أن يكون له أثر عميق على هيكل التمويل الخارج عن الميزانية. وفي عام ٢٠١٧، وللمرة الأولى خلال ٢٠ عاماً، أصبحت مساهمات البلدان المتقدمة، التي كانت تشكل أكبر مصدر للتمويل، ثالث أهم المصادر، بعد مساهمات البلدان النامية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

٦٧- وتعكف الأمم المتحدة على إصلاح منظومتها الإنمائية من أجل تحسين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. والأونكتاد، باعتباره هيئة غير مقيمة من هيئات الأمم المتحدة، يعمل على إعادة تنظيم نفسه من أجل تقديم التعاون التقني على مستوى الغرض المنشود. ويسعى الأونكتاد تحديداً إلى مواءمة دعمه المعياري وأنشطته التنفيذية مع خطة عام ٢٠٣٠، وتعزيز نتائج ومردود التعاون التقني، عن طريق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشاريع الإنمائية والاستفادة المثلى من خبراته في مجال التنفيذ المشترك لأنشطة التعاون التقني على الصعيدين الإقليمي والقطري، وذلك على سبيل المثال من خلال المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية.

٦٨- وعلى نحو ما يتضح من العديد من الطلبات التي يتلقاها الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية، فإن ما يقدمه الأونكتاد من خبرات ودعم تقني في مجال التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، يكتسي أهمية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، فإن توافر تمويل يتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ به يُعد شرطاً أساسياً لتنفيذ أنشطة التعاون التقني في التوقيت الملائم. ويواصل الأونكتاد جهوده الرامية إلى توسيع قاعدة التمويل واستكشاف طرق مبتكرة لتعبئة الأموال، مثل آلية التمويل الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب الأونكتاد من البلدان النامية والمتقدمة زيادة تبرعاتها، ليكون الأونكتاد أقدر على دعم البلدان النامية في معالجة الأولويات الوطنية المتعلقة بتحقيق الأهداف.